العرب
الخميس 2021/10/21
السنة 44 العدد 12216

الأيام الفاصلة القادمة في العراق

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

الهزة التي أحدثتها الانتخابات الأخيرة في المجتمع العراقي كانت وبلا شك ثمرة من ثمرات انتفاضة تشرين، رغم النجاح الخادع الذي توهمت الأحزاب والفصائل الولائية المسلحة ودول خارجية بأنها حققته في محاصرة الانتفاضة وإسكاتها. فقد ظلّ جمرها متّقدا تحت جلد النظام السياسي القائم إلى أن توفرت أول فرصة للشعب العراقي الملتحم مع المنتفضين، سرا وعلانية، ليظهر عمق نقمته على أحزاب الدين السياسي، وعلى الشيعية منها تحديدا، وشدة إصراره على رفض سلطتها، وصدق عزمه على معاقبتها وإسقاطها، فيريح ويستريح.

ولأن المعارضين العراقيين الذين عادوا من عواصم اللجوء في أبريل 2003، وسلّمهم الأميركي والإيراني الحكم بقوة السلاح، كانوا عميان بصر وبصيرة، فظنوا بأنهم سيضعون الوطن في جيوبهم وجيوب أولادهم وأحزابهم، غير عابئين بمن يموت أو يجوع من أهله، إلى أبد الآبدين دون أن يخطر في بال أحدهم أن هذا الشعب العراقي المعروف بأنه شعب الثورات والانقلابات لم يقبل ضيماً من قبل، ولم يصبر على ظلم، ولا على احتلال، لا بد أن يبطش بهم ذات يوم، وإن طال به الصبر والانتظار.

وكان الوطن العراقي وأهله، بمختلف طوائفهم وقومياتهم وأديانهم، في غنىً عن ثماني عشرة سنة من المواجهات والصدامات الدامية الخفية والعلنية، وعن الدماء التي سالت منهم، وعن الأموال التي سُرقت أو أهدرت، وعن المرارات التي تجمعت في نفوس الذين ظُلموا أو هُجروا أو استبيحت منازلهم، أو أهينت كراماتهم، أو قُطعت أرزاقهم في ظل حكومات حزب الدعوة وأشقائه الآخرين في البيت الشيعي المملوك بالكامل لإيران.

وفي الجردة النهائية لنتائج الانتخابات يمكن حصر أهم النجاحات التي تحققت فيها للشعب العراقي وشباب الانتفاضة، بما يلي:

أولا، لقد أثبتت أن الصراع الدامي الذي استمر ثماني عشرة سنة لم يكن في حقيقته بين شيعة وسنة، ولا بين عرب وكرد، مثلما كانوا يزعمون ويروجون، بل كان بين نظام أقيم على الكذب والسرقة والتزوير والتبعية للأجنبي، وبين شعب كامل، بكل طوائفه وقومياته وأديانه، من البصرة وحتى زاخو، أُخذ على حين غرة، وسُرق وأهين، ومنعته جيوش الاحتلالين الأميركي والإيراني من أن يأخذ حقه من غاصبيه.

وثانياً، أظهرت أن الخلاف لم يكن بين حاكم ومحكوم على مسائل خلافية عادية، كما يحدث في بلاد العالم الطبيعية الاعتيادية الأخرى، بل كان بين أحزاب وتنظيمات وشخصيات تدعي الالتزام بالديمقراطية والعدالة وسلطة القانون، وبين شعب كامل موقن بأنها أحزاب تحتقر الديمقراطية والعدالة، وتكره سلطة القانون، ومحتّمٌ عليه أن يناضل من أجل تعديل المسيرة، وإقامة الدولة الديمقراطية العادلة العاقلة التي تساوي بين أبنائها في الحقوق والواجبات، ويكون فيها الشعب وحدَه صاحبَ القرار، دون وصاية محلية أو أجنبية، من أي نوع، وبأية ذريعة.

ثالثا، أظهرت أن حمَلةَ السلاح الخارج على الدولة والقانون، أصحابَ السجون السرية والاختلاسات، ومحتلي قصور الدولة ووزاراتها ومؤسساتها وسفاراتها، قد تمادوا إلى أبعد الحدود في التعدي على الشعب والجيش والحكومة والبرلمان، وبالغوا في الاختلاس، وفي المتاجرة بالمخدرات، وفي قتل المتظاهرين، وتهريب أموال الدولة إلى دول الجوار، حتى لم يتركوا أمام الشعب الذي طفح كيله منهم ومن تصرفاتهم خيارا سوى بغضهم، وترقب الفرصة المواتية للانقضاض عليهم، والانتصار.

وقد تحقق بعض الحلم. فقد نجح شباب تشرين بصمودهم وشجاعتهم وتضحياتهم في قلب الطاولة على أصحابها.

فبعد أن كان الولائيون هم الذين يمارسون تزوير الانتخابات، ويهللون ويطبلون لنزاهتها وعدالتها، ويعاقبون المرشحين الذين يطعنون بصحة نتائجها، أصبحوا اليوم هم الذين يتظاهرون وهم مسلحون، رافضين نتائج الانتخابات، ومطالبين بإعادتها، زاعمين بأنها مزورة، وبأن الولايات المتحدة والسعودية والإمارات تآمرت عليهم وتسببت لهم بهذه النكبة التي لا يستحقونها.

وها هم يتظاهرون، يهددون أصحاب القوائم الفائزة بالانتقام والحكومة والقضاء بحرق البلاد والعباد إن لم يتمَّ إلغاء الانتخابات، أو تعديل النتائج بما يعيد لهم الغلبة والقوة والجبروت.

وهنا نتساءل، هل هم قادرون فعلاً على خوض حرب شوارع مع الجيش والحكومة والصدريين، ومعهم الملايين من المواطنين الذين سينفُرون دون شك بعفوية وتلقائية لقتالهم من بيت إلى بيت، بغض النظر عن رأيهم الحقيقي في الحكومة وفي الصدريين؟

سؤال آخر، هل من مصلحة النظام الإيراني، أو هل في مقدوره، وهو في ظروفه الداخلية والإقليمية والدولية الخانقة، أن يسمح لأتباعه بخوض حرب كسر عظم مصيرية قد تقضي على ما تبقّى من سلاح ونفوذ، وقد تكون سبب الخروج الإيراني النهائي من العراق؟ هذا هو السؤال.

شيء آخر، في السابق كانت الحكومة وجيشها وقواتُ أمنها ومخابراتُها والقضاءُ والبرلمان متواطئة ومنحازة إلى سلاح الميليشيات، تُعين على قتل المتظاهرين، وتتستر على الفاعلين، لأن هادي العامري وقيس الخزعلي وفالح الفياض وأبوعلي العسكري وأبوفدك هم الأقوى والأكثر سطوة وقلة أدب وضمير.

أما اليوم فلن تكون الحكومة وجيشها وأمنها ومخابراتها والقضاء والبرلمان إلا مع شعب كامل صبر على الظلم والعمالة للأجنبي ثماني عشرة سنة، ولا يمكن خيانته والغدر به هذه المرة.

ومن المؤكد أن حرص النظام الإيراني على إبقاء العراق رئته التنفسية الضرورية الأخيرة التي لا يحتمل تبعات خسارتها سيجعله مضطرا لمنع وكلائه الخاسرين من ارتكاب حماقات مسلحة مع الملايين من الخصوم الأشداء المتربصين، وسيأمرهم بقبول الهزيمة والمحافظة على ما تبقى لهم من وجود.

ببساطة، إن كثيرا من الكلام سوف يقال بعد أن تفصح الأيام القليلة القادمة عما سيكون. ونحن جميعنا في الانتظار.

تونس والشركاء الاقتصاديون.. من يبدد سوء الفهم أولا

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تعكس زيارات مسؤولين غربيين إلى تونس خلال هذه الأيام اهتماما بالغا بمسار الانتقال السياسي الذي تعيشه بعد الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وأغلبهم شركاء اقتصاديون، ولديهم تنسيق متقدم مع تونس في الحرب على الإرهاب وفي مواجهة موجات الهجرة غير النظامية، وهو ما يعطيهم مشروعية السؤال وطلب الاستيضاح وتقديم النصيحة والاعتراض على بعض الخطوات.

وإذا كان ما قام به الرئيس قيس سعيد من إجراءات قد وجد تفهما لدى أغلب الشركاء باعتباره خطوة ضرورية للخروج من حالة الفوضى التي عاشتها البلاد خلال مرحلة خرج فيها البرلمان عن دوره التشريعي ليتحول إلى ساحة للاشتباكات والخطاب المتوتر الذي زاد من شكوك التونسيين بشأن المستقبل، فإن ما بعد ذلك ظل مثار شد وجذب.

ويعود هذا الشد والجذب إلى عنصر رئيسي حكم إجراءات الرئيس قيس سعيد، وهو التقدم التدريجي في تنفيذ الخطوات الخاصة بهذه المرحلة الانتقالية مع التكتم بشأن المراحل اللاحقة. وإذا كانت مدونة الثاني والعشرين من سبتمبر، التي تشبه الدستور الصغير، قد أجابت على بعض الأسئلة التي يطرحها الشركاء الأجانب بخصوص كيفية إدارة المرحلة دستوريا، إلا أنها لم تحدد أفقا لنهاية هذه المرحلة، وهل أن ذلك سيستغرق وقتا قصيرا أم حسب الظروف، من أجل إعادة الشرعية للمؤسسات الدستورية.

ومن خلال مختلف التصريحات التي صدرت عن مسؤولين غربيين (ألمانيا والولايات المتحدة)، فإن المانحين يدفعون تونس لأجل التسريع بغلق المرحلة الاستثنائية.

وقال منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بعد لقائه الرئيس سعيد إنه "من الأهمية بمكان، بالنسبة إلى مستقبل البلاد ومصداقيتها في الداخل والخارج، أن يستعيد الرئيس والسلطات التونسية على كافة المستويات النظام الدستوري والمؤسسي بالكامل بما في ذلك عودة النشاط البرلماني".

من جهته، أعرب نائب وزير الخارجية الألماني نيلز آنين عن أمله في ألا تكون الديمقراطية في تونس في خطر، مشيرا إلى أهمية إطلاق حوار يشمل الأحزاب والمجتمع المدني للخروج من الأزمة.

وقال نيلز عقب لقائه الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي "آمل ألّا تكون الديمقراطية في تونس في خطر. جئنا إلى هنا باعتبارنا أصدقاء لتونس، ألمانيا صديقة على الدوام لتونس. ألمانيا دعمت التطور الاقتصادي والديمقراطي في تونس".

وأضاف المسؤول الألماني في تصريحاته للتلفزيون العمومي "في أي ديمقراطية يجب أن تكون هناك أحزاب سياسية ونقابات باعتبار دورها الرئيسي. لذلك حرصت على مقابلة الأمين العام للمنظمة الشغيلة".

ومن المنطقي أن تتعامل معهم تونس بهدوء وترسل إليهم إشارات طمأنة بضبط موعد لإجراء انتخابات مبكرة برلمانية بالدرجة الأولى.

لكن على أن تتضح معالم الخطوات الضرورية قبل ذلك بشأن تعديل القانون الانتخابي، وهل أنها ستكون بعد استفتاء يحدد شكل الحكم في المرحلة القادمة، أم سيترك للبرلمان الجديد مهمة التحضير للاستفتاء؟ وهل ستتم الانتخابات البرلمانية على حسب نظام القوائم كما هو متعارف أم على حساب الأفراد؟ وهل ستتم الانتخابات البرلمانية ثم المحلية أم العكس سنعتمد نظاما مجالسيا يقوم عل التصعيد من أسفل إلى أعلى؟

ودون حساسية مبالغ فيها، فإن الشركاء الأجانب والعرب من حقهم أن يعرفوا أفق المرحلة الحالية وملامح المرحلة القادمة لأن ذلك سيقود إلى تحديد شكل التعاملات الاقتصادية مع تونس. وهذا منطقي، فمن سيقدم على منحها القروض ومساعدتها على الخروج من أزمتها من حقه أن يعرف متى وكيف الخروج، طبعا في حدود احترام استقلالية القرار الوطني وحق تونس في ترتيب بيتها على الطريقة التي تساعدها وتحوز على ثقة الداخل قبل الخارج.

لا أحد يمكنه أن يفرض على تونس إعادة برلمان علقت به كل الأوصاف السيئة رسميا وشعبيا. لكن من حق الشركاء أن يتعاملوا مع مؤسسات منتخبة وذات صيغة دائمة وليست وقتية مثل البرلمان الذي سيكون دوره مهما في المصادقة على ما يتم الاتفاق عليه بين تونس ومختلف الشركاء.

هذه تقاليد بات العالم يتعامل معها في ما بينه، ومثلما يريدون التعامل مع مؤسسة رئاسية قوية، فهم يشترطون وجود برلمان منتخب وتعددي، وكذلك حكومة ذات برنامج واضح وقادرة على توقيع الاتفاقيات وضبط روزنامة لخلاص الديون.

إن إنهاء المرحلة الانتقالية بالسرعة الممكنة هو في صالح تونس ولصالح الانتقال السياسي الذي حدث بعد الخامس والعشرين من يوليو، فوجود مؤسسات جديدة منتخبة سيعني تبديدا للشكوك والمزاعم التي اتهم بها قيس سعيد من طرف خصومه بأنه يريد تجميع السلطات في يده، وأنه سيعيد البلاد إلى ما قبل ثورة 2011.

ومثلما أنه لا يمكن لأي شخص مهما كانت قدراته أن يدير بلدا لوحده، فإن وجود مؤسسات منتخبة سيخفف العبء عن الرئيس سعيد ليتفرغ لما هو أهم بالنسبة إلى تونس، وهو إخراجها من حالة العزلة والشك التي رافقتها منذ 2011 بسبب الصراعات السياسية التي لم تتوقف يوما، وخاصة في ظل غياب منوال تنموي يسهل على الشركاء تحديد حاجيات تونس ومساعدتها على الخروج من أزمتها الاقتصادية الحادة.

إذا كان ما قام به الرئيس سعيد من إجراءات قد وجد تفهما لدى أغلب الشركاء الخارجيين باعتباره خطوة ضرورية للخروج من حالة الفوضى فإن ما تلاها من غموض ظل مثار جدل

وهذا عنصر مهم بالنسبة إلى الشركاء الخارجيين، وخاصة الصناديق المالية الدولية المانحة. والسؤال هنا: ماذا تريد تونس أن تفعل للخروج من أزمتها بعد الحديث المستفيض عن الإصلاحات والحرب على الفساد ومحاسبة المتورطين؟ ومن يحدد كيفية الإصلاحات؟ هل الأمر موكول للرئيس سعيد ومستشاريه، أم للحكومة، أم لمختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين؟

مع العلم أن الإصلاحات المطلوبة لا تحتاج إلى كلام كثير عن النزاهة ونظافة اليد، أو تشديد الرقابة على الفساد وإهدار المال العام، فهذه مكملات للأصل، أي للتغييرات التي ستطال أداء مؤسسات الدولة في العلاقة بالقطاع الحكومي، ورؤيتها للقطاع الخاص.

الأمر ضروري وعاجل ولا يحتاج إلى مكابرة، لكن إلى مشاورات مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين حتى يتحمل الجميع مسؤولية التقشف وتجميد الانتدابات وزيادة الرواتب والعلاوات. فمن مساوئ المرحلة الماضية أن الشركاء الأجانب لم يجدوا شريكا محليا يمكن الاتفاق معه ومتابعة الإصلاحات.

كانت الحكومات المتتالية تقبل نصائح الشركاء بشأن ضرورة التسريع بتنفيذ الإصلاحات، لكنها لا تطبق شيئا على الأرض، لأنها حكومات ضعيفة ومبنية على تفاهمات هشة لا يعنيها سوى الإيفاء بمتطلبات المحاصصة السياسية والحزبية. والبرلمان بدوره كان مشتتا، وهناك من كان يشتغل بداخله على توسيع دائرة الخلاف، ومنع تحقيق أي مكاسب للعباد والبلاد. كما أن الشركاء الاجتماعيين لم يكونوا يثقون بقدرة الحكومات الهشة على تنفيذ الإصلاحات.

ولذلك، فإن الفرصة الآنية مواتية للبدء بإصلاحات اقتصادية وفق خطة مدروسة وغير معنية بضغط الواقع ولا بنفوذ هذا الشريك الاجتماعي أو ذاك. ولأجل هذا من واجب تونس أن تتحرك لتبديد شكوك الشركاء الأجانب، الذين لا تحركهم شعارات هذا الفصيل السياسي المعارض، أو تقارير مغرضة، بل تحركهم المصالح المباشرة، ولا يعنيهم المزاد الشعبي المعارض للتدخل الخارجي من عدمه.